العدد (2581)
السنة العاشرة - الثلاثاء
(4) أيلول 2012

تجار: تهديدات بقتلنا إن لم نرفع أسعار السلع بعد أحداث سوريا

□ بغداد / ضرغام المالكي
□ تصوير / سعد الزبيدي

بضائع من مناشئ عده في اسواق بغداد

محمد جبار محسن الذي اعتاد بيع المواد الكهربائية في سوق الشورجة وسط العاصمة بغداد تلقى اتصالاً هاتفياً من مجهول أمره برفع سعر بضاعته وإلا سوف يقتل هو وعائلته.

وبعد أن قدم استقالته من إحدى الدوائر الحكومية وتفرغ لمهنته السابقة التي ورثها عن والده قبل ٢٢ سنة، تعرض أبو جواد إلى محاولة اغتيال أمام منزله في منطقة البلديات في بغداد هي الثانية خلال عام.

محسن أجبرته الظروف على مغادرة البلاد متجهاً إلى سوريا ليستقر هناك لسنتين. فيما عاد إلى ارض الوطن قبل أسابيع بعد أن تدهورت الحياة في دمشق.

ويؤكد محسن لـ"المدى برس"، "وجود مافيات تجارية خارجية وداخلية همها الوحيد الربح المادي والسعي وراء السيطرة على السوق"، مشيرا إلى أن "بعض هذه المافيات لها علاقة كبيرة مع بعض المسؤولين". حسب قوله.

ودعا الحكومة للعمل بقانون التعرفة الكمركية ووضع رقابة على التجار ومنع دخول السلع الرديئة.

من جانبها اتهمت عضو اللجنة الاقتصادية النيابية ناهدة الدايني، المطالبين بعدم تشريع قانون التعرفة الكمركية بإخراج العملة الصعبة من البلد وهدفهم فائدة دول الجوار وجعل العراق سوقا لاستيراد البضائع الرديئة، داعية لرفع التعريفة الكمركية لتكون ١٥٪- ٢٠٪ بدلاً من ٥٪ كونها نسبة قليلة جداً.

وذكرت الدايني في تصريح لـ"المدى برس"، "لا نستبعد وجود مافيا تجارية خارجية تسيطر على مفاصل الدولة وهي تريد أن يبقى العراق بلدا مستهلكا وغير منتج لإرسال البضائع الفاسدة والمنتهية الصلاحية إليه"، مشيرة إلى "وجود جهات داخلية تساعد هؤلاء على عدم تطبيق العمل بقانون التعرفة الكمركية".

وأضافت "على الحكومة دعم الفلاح وعلى البرلمان تشريع قانون حماية المستهلك وحماية المنتج إضافة إلى تفعيل المنتج المحلي ودعم قطاع الزراعة".

ويرى المختص في شؤون الاقتصاد كريم جبر ضمد، أن "اقتصاد البلد يعتمد على النفط، وعلى الحكومة دعم الزراعة والصناعة وتشجيع القطاع المختلط وضرورة الإسراع بتطبيق العمل بقانون التعرفة الكمركية من اجل النهوض بالواقع الاقتصادي وان يكون للعراق أكثر من مورد غير النفط".

وأضاف ضمد في حديث لـ"المدى برس"، أن "للتعرفة الكمركية أهمية كبيرة في بناء اقتصاد البلد كونها مردوداً اقتصادياً تستطيع الدولة استثماره في بناء البنية التحتية، مستغرباً من أن البعض من غير المختصين بالشأن الاقتصادي يحذرون من تطبيق قانون التعرفة الكمركية بحجة انه سيضر المواطن من خلال رفع الأسعار".

وأوضح أن "العمل بقانون التعرفة الكمركية يتحمله المستهلك لكن بشكل جذري وبسيط جداً. وأن العمل بهذا القانون سيخلق فرص أي مادة متوفرة ،أما في حال تطبيق العمل بالتعرفة الكمركية فهذا القانون سيحدد تجارتنا ونوع المواد التي نستوردها وهذا يدخلنا في إجراءات روتينية معقدة". حسب قوله.

ويستورد العراق الغالبية العظمى من احتياجاته من أنحاء العالم في ظل تراجع الإنتاج الوطني وعدم مجاراته التطورات العالمية.

ويرتبط العراق مع الدول المجاورة من خلال ١٣ منفذا حدوديا إضافة إلى خمسة منافذ جوية وخمسة أخرى بحرية، أبرزها منفذ الوليد وربيعة مع سوريا، ومنفذ طريبيل مع الأردن، ومنفذ عرعر مع السعودية، ومنفذ الشلامجة والمنذرية مع إيران، ومنفذ إبراهيم الخليل الذي يربط العراق بتركيا.

وكانت الحكومة قد حددت الأول من حزيران /يونيو الماضي موعداً للعمل بنظام التعرفة الكمركية في العراق ،فيما أعلنت في ذات الشهر عن تأجيل العمل بها. لأسباب وصفتها بالفنية أي عدم تهيئة دوائر الكمارك الحدودية لتنفيذ هذا القانون.

وأعلنت وزارة المالية في آب من العام الماضي تأجيل العمل بقانون التعرفة الكمركية حتى عام ٢٠١٢ الحالي بسبب غياب آليات العمل وارتفاع أسعار السلع في الأسواق العراقية.

وكان مجلس النواب السابق قد أقر قانون التعرفة الكمركية في وقت سابق من عام ٢٠١٠ وكانت أبرز مبررات إصدار هذا القانون بحسب بيان لمجلس الوزراء هو وضع تعرفة تتمشى مع إصلاح الاقتصاد العراقي والتعديلات الكثيرة التي طرأت على القانون.

وذكرت الهيئة العامة للكمارك في كانون الثاني ٢٠١٠ تطبيقها قانون التعرفة الكمركية الجديد رقم ٢٢ لعام ٢٠١٠ بنسبة تصل إلى ٢٠٪ على أن يعمل به مطلع آذار من ذلك العام لكنه لم يتم العمل به إلى الآن.

وينص القانون على فرض رسم كمركي على البضائع المستوردة غير الواردة في جدول تعرفة الرسوم الكمركية بنسبة لا تزيد على ٢٠٪ من قيمتها وأن العينات والنماذج التي ليست ذات قيمة تجارية تعفى من الرسوم الكمركية.

تنافس المنتج المحلي مع المنتج الأجنبي"، مشيراً إلى أن "الكثير من البضائع المحلية أفضل بكثير من البضائع الأجنبية".

أما التاجر مهدي علي كاظم فكان له رأي مختلف عن بعض الاقتصاديين، فذكر في حديث لـ"المدى برس"، "أنا أرى انه لا يمكن تطبيق هذا القانون في الفترة الحالية لأنني متأكد أن الأسواق العراقية سوف تشح من البضائع بسبب هذه التعرفة التي ستكون عائقا أمام التاجر وتجارته فنحن لدينا شكاوى كثيرة من موظفي الحدود بخصوص حالات الفساد التي ترافق عملهم" مبينا "نحن بلا تعرفة كمركية فكيف الحال إن كانت هناك تعرفة كمركية؟".

وأضاف "نحن بلا تعرفة يمكننا استيراد

واسط ترفض التجارة مع الدول المتشاطئة

□ بغداد / المدى

طالبت اللجنة الزراعية في مجلس محافظة واسط، بإيقاف التبادل التجاري مع الدول المتشاطئة مع العراق وتفعيل اتفاقية عام ١٩٤٦، لافتة إلى أن هذا الطلب يهدف إلى الضغط على تلك الدول لضمان حصة العراق من المياه.

وقال رئيس اللجنة كريم الكناني في بيان صحفي إن "اللجنة الزراعية طالبت، على هامش اجتماع عقد أمس مع عدد من المختصين بالشأن الزراعي، الحكومة المركزية بإصدار قرار يمنع كافة أشكال التبادل التجاري مع الدول المتشاطئة مع العراق وخاصة تركيا وإيران بسبب محاولات التقليل من الحصة المائية المقررة للبلاد". وأوضح الكناني أن "الهدف من اتخاذ مثل هذا القرار هو ممارسة الضغط على الدول المتشاطئة بما يضمن حصة العراق من المياه، بعد أن شهد منسوب مياه نهر دجلة انخفاضاً كبيراً ونسبة متدنية جداً"، مؤكداً أن "نسبة المياه الواردة إلى المحافظة لا تكفي لتأمين الخطة الزراعية للموسم الزراعي المقبل والحاجات الأخرى".

وأضاف الكناني أن "اللجنة الزراعية في مجلس واسط تدعو أيضاً إلى تفعيل اتفاقية عام ١٩٤٦ المبرمة بين دولتي العراق وتركيا التي حددت حصتهما من المياه بما يضمن عدالة التوزيع وفقاً للقانون". وأكد النائب عن ائتلاف دولة القانون إبراهيم الركابي، في (١ أيلول ٢٠١٢)، أن قانون المجلس الوطني للمياه يلزم الدول المتشاطئة مع العراق بإعطائه كمياته المستحقة من المياه، مشدداً على أهمية التصويت عليه ليكون لدى العراق سند قانوني خلال المفاوضات مع البلدان التي تريد التأثير على حصته من المياه.

وطالبت وزارة الموارد المائية، في (٨ آب ٢٠١٢) بتدخل دولي لحل النزاعات بين الدول المتشاطئة على المياه المشتركة، فيما شددت على أهمية تشكيل المجلس الوطني للمياه في العراق.

البصرة تمنح إجازة لمشروع بكلفة (18) مليون دولار

□ البصرة /المدى

منحت هيئة استثمار البصرة إجازة استثمار لشركة محلية لتنفيذ مشروع في القطاع التجاري بكلفة تصل إلى (١٨) مليون دولار.

وقال رئيس هيئة استثمار البصرة خلف البدران إن الهيئة منحت إجازة استثمار لشركة محلية لإنشاء مشروع عشار سنتر التجاري بكلفة استثمارية تصل إلى (١٨) مليون دولار، مشيراً إلى أن المشروع سيسهم في توفير أكثر من (١٠٠) فرصة عمل من ضمنها مهن للمهندسين وتجاريين وعمال خدمة. وأضاف: إن المشروع سيتم تنفيذه من قبل شركة الدير المتحدة للمقاولات العامة على مساحة (١٤٠٠) متر مربع في منطقة العشار وبسقف زمني محدد بسنتين ونصف السنة. وعلى صعيد منفصل أكد نائب محافظ البصرة احمد كاظم استعداد محافظته، بأن تكون عاصمة العراق الاقتصادية نظراً لوجود بنى تحتية متكاملة وامتلاكها مقومات اقتصادية كبيرة تفتقر لها الكثير من المحافظات، داعياً إلى الإسراع بإقرار قانون العاصمة الاقتصادية تكريماً لمكانتها الاقتصادية العالمية. وقال كاظم إن البصرة تعد من أكثر المحافظات استعداداً وإمكانية وقدرة على أن تكون عاصمة العراق الاقتصادية لأن مواردها تشكل نسبة (٨٥٪) من خيرات العراق، من خلال ما تمتلكه من حقول نفطية كبيرة وتحيط بها البحار من جميع جوانبها والبنى التحتية فيها مهيأة. ورداً على تصريحات بعض النواب حول عدم وجود بنى تحتية متكاملة في البصرة، أكد كاظم: إن البنى التحتية متكاملة في البصرة وهناك مشاريع إستراتيجية منجزة وأخرى قيد الانجاز في المحافظة، مشيراً إلى أن بعض النواب الذين يحاولون عرقلة تمرير قانون البصرة عاصمة العراق الاقتصادية للتصويت عليه "هم كانوا في الأمس القريب يطالبون بفيدرالية البصرة"، واصفاً بأنهم لايريدون الخير للبصرة وأهلها. وأضاف: أن البصرة تشهد ورشة عمل كبيرة وحركة عمرانية واسعة من خلال إنشاء المشاريع الإستراتيجية ابتداءً من مشاريع المجاري والصرف الصحي ومروراً بالمستشفيات الضخمة والمدارس ذات الطوابق الثلاث مروراً بإنشاء المجسرات الكبيرة منها الجسر المعلق الكبير بارتفاع (٣٥)متراً عن الأرض، فضلاً عن وجود (٨٠٠) فرصة استثمارية قيد الإحالة للمستثمرين والشركات.

بحر العلوم يقترح منح شركات النفط العراقية فرصة

□ بغداد /المدى

اقترح وزير النفط السابق إبراهيم بحر العلوم منح الشركات المحلية الخاصة فرصة للائتلاف مع شركة نفط الجنوب للعمل على تطوير وتأهيل الحقول النفطية في المحافظات الجنوبية لأن أغلبها يحتاج إلى التطوير كما في حقل الناصرية النفطي، مشيراً إلى أن حقل الرميلة النفطي لايمكن تحويله إلى شركة عراقية لأنه ممنوح لشركة (بي بي) بعقد طويل الأمد يصل إلى (٢٥)سنة.

وقال بحر العلوم في تصريحات صحفية لا يمكن فصل حقل الرميلة عن نفط الجنوب وتأسيس شركة مستقلة بذاتها لان الحقل يدار من قبل شركة (بي بي) الذي يتكون من ائتلاف الشركات البريطانية الصينية وبإدارة مشتركة مع شركة نفط الجنوب وبعقد طويل الأمد يصل إلى أكثر من (٢٥)سنة.

وذكر بحر العلوم: أن شركة نفط الجنوب لها نسبة (٢٥٪) من الإنجاز الفعلي للحقل.

وأضاف: لايمكن فك ارتباط حقل الرميلة عن شركة نفط الجنوب وتأسيس شركة نفطية مستقلة خاصة بحقل الرميلة لأنه يعتبر إخلالا بالعقد الموقع مابين الشركات النفطية، ولاتستطيع الشركات الأجنبية أن تعطي تنازلاً مقابل فصل الحقل عن شركة نفط الجنوب.

وأكد ضرورة إعطاء الفرصة للشركات النفطية المحلية في تطوير الحقول النفطية الصغيرة من خلال ائتلافها مع شركة نفط الجنوب، كحقل نفط خانة وبعض الحقول النفطية الصغيرة التي يمكن لها أن تساهم في تطوير وتأهيل الحقول فضلاً عن تفعيل القطاع الخاص في هذا المجال.

اللجنة السياحة: كثرة العطل أضرّت بالاقتصاد الوطني

□ بغداد / المدى

دعا نائب رئيس لجنة السياحة والآثار طلال حسين الزوبعي، مجلس النواب والحكومة بإقرار قانون العطل الرسمية لما لها من آثار سلبية في تعطيل حركة الاقتصاد العراقي. وقال الزوبعي بحسب(الوكالة الإخبارية للأنباء): إن قانون العطل الرسمية سيلغي معظم العطل التي تذكر بأيام النظام المباد وجميع العطل التي لا معنى لها، مؤكداً، أن زيادة أيام العطل أدت إلى تراجع الاقتصاد الوطني. وأضاف: إن القانون ينص على تقليل العطل الرسمية سواء كانت منذ أيام النظام السابق أو بعد أحداث ٢٠٠٣، مبيناً، أن القانون تمت قراءته القراءة الأولى ولجنة السياحة مصرة على إتمام القراءة الثانية له ومن ثم التصويت عليه في مجلس النواب. وأشار إلى أن جميع العطل وضعت بقانون ،لذا يجب إلغاؤها بقانون رسمي صادر من الحكومة العراقية وبموافقة مجلس النواب.

حركة السوق

اسعار المواد الغذائية

لحم عراقي	١٦,٠٠ الف دينار
دجاج مستورد	٤٠٠٠ آلاف دينار
برتقال	٢,٠٠٠ الف دينار
موز	١,٥٠٠ الف دينار
تفاح	١,٧٥٠ الف دينار
عنب	١,٥٠٠ الف دينار
تمر رطب	٣٠٠٠ الف دينار
بطاطة	١٢٥٠٠ الف دينار
طماطة	١٠٠٠ الف دينار

اسعار المواد الأنشائية

طابوق	٨٥٠ الف دينار
سمنت	١٧٠ الف دينار
حديد تسليح	٩٠٠ الف طن
سمنت أبيض	١٩٠ الف دينار

اسعار العملات

الدولار	١١٢٥	ديناراً

اسعار النفط

خام برنت	١١٢,٢٥	دولارات
الخام الامريكي	٩٦,٣٦	دولاراً